العلاقات العراقية التركية وأثرها على الأمن المائي العراقي
(دراسة في الجغرافية السياسية)

م.م. علا حسين علي الكناني
جامعة القادسية / كلية التربية
Ola.Al-kinanai@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٣/١
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٣/٢٩

المستخلص :

شهدت العلاقات العراقية التركية تقلبات سياسية انعكست بشكل كبير على واقع التعامل السياسي ما بين البلدين في كافة القضايا العالقة ومنها (الاقتصادية والامنية) واهمها الملف المائي الشائك أذا استخدمت تركيا هذا الملف كورقة ضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة للحصول على مكاسب على الصعيد الاقتصادي والامني ولم تتعامل مع العراق بمسألة حسن الجوار بل بنت علاقاتها على الاستفادة القصوى من موارد العراق , أذ بينا في هذا البحث طبيعة هذه العلاقات خلال ثلاث حقب زمنية اعتمدت على تغير نظام الحكم في العراق من الملكية ومن ثم الجمهورية الى النظام البرلماني , كما اوضحنا اهم الملفات العالقة بين الطرفين ومنها ملف كركوك والتركمان وملف حزب العمال الكردستاني والملفات الاقتصادية المشتركة , فضلا عن اثر هذه العلاقات على واقع الامن المائي العراقي وهذا ما يتم ايضاحه من خلال القاء الضوء على المعاهدات بين البلدين التي اصبحت حبرا على ورق , الى المشاريع التي اقامتها تركيا لتضييق الخناق على العراق مائياً واتضح اثر ذلك على ارتفاع نسبة الملوحة في المياه والتربة وتأثيرها على الواقع الديموغرافي للسكان في العراق من خلال هجرة العديد من سكان المناطق الجنوبية الى شمال مدنهم .

الكلمات المفتاحية :الأمن المائي – العلاقات العراقية التركية – حزب العمال الكردستاني – مشروع الكاب

Iraqi-Turkish Relations and Their Impact on Iraqi Water Security (A Study in Political Geography)

Assist. Lec . Ola Hussein Ali Al-Kinani

Al-Qadisiyah University / College of Education

Ola.Al-kinanai@qu.edu.iq

Date received: 1/3/2026
Acceptance date: 29/3/2026

Abstract:

Iraqi-Turkish relations have witnessed political fluctuations that have significantly impacted the reality of political dealings between the two countries on all outstanding issues, including economic and security matters. The most important of these is the thorny water issue, which Turkey has used as leverage against successive Iraqi governments to gain economic and security advantages. Turkey has not dealt with Iraq on the basis of good neighborliness, but rather has built its relations on maximizing its exploitation of Iraq's resources. This research clarifies the nature of these relations during three historical periods, which were influenced by the change in Iraq's system of government from monarchy to republic to parliamentary system. It also clarifies the most important outstanding issues between the two sides, including the Kirkuk and Turkmen issues, the Kurdistan Workers' Party (PKK) issue, and joint economic files. Furthermore, it examines the impact of these relations on the reality of Iraqi water security, which is illustrated by shedding light on the treaties between the two countries. The projects implemented by Turkey to tighten the water noose around Iraq have become mere words on paper. The impact of these projects is evident in the increased salinity of water and soil, and their effect on the demographic reality of Iraq's population, as many residents of southern regions have migrated to the north of their cities

Keywords : Water security – Iraqi-Turkish relations – Kurdistan Workers' Party (PKK) – GAP project

المقدمة :

تعود العلاقات العراقية التركية الى عهد الدولة العثمانية التي حكمت العراق مدة طويلة من الزمن واستمرت هذه العلاقات بعد استغلال العراق والاعتراف به كدولة منذ عام ١٩٢١ ابان الحكم الملكي واخذت هذه العلاقات بالتطور في الانظمة التي تلت النظام الملكي اي بعد اعلان الجمهورية العراقية عام ١٩٥٨ , اذا شهدت هذه العلاقات تجاذبات و تناحرات سياسية خلال هذه المدة , أذا كان اللاعب المهم في هذه التغيرات القضايا السياسية والاقتصادية فضلا عن قضية المياه كون تركيا تسيطر سيطرة كاملة على منابع نهري دجلة والفرات والانهار التي تغذي العراق بالمياه , وهذه السيطرة استخدمتها تركيا في الضغط على العراق في العديد من القضايا العالقة مثل قضية كركوك والتركمان فضلا عن قضية حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من الجبال المشتركة بين البلدين مقرا له وينطلق من التخوم بضرباته تجاه القوات التركية وهذا ما يزعج الحكومة التركية ويضطرها الى استخدام ملف المياه كورقة ضغط على الحكومة العراقية للحد من عمليات الحزب وفي بعض المطالبات بطرد الحزب من الاراضي العراقية اذ اثر استخدام ملف المياه على الامن المائي العراقي , اذا قلت الواردات المائية للعراق وبالتالي انعكس سلبا على استخدامات المياه داخل العراق واهمها الاستخدامات الزراعية , اذ انخفضت الاراضي الزراعية وتقلصت المساحات وهذا ما اثر سلبا على الامن الغذائي العراقي ومن خلال النقص الحاصل في المحاصيل الزراعية ,اذ خرجت انواع منها عن الزراعة واهمها (الرز) .

اولا: مشكلة البحـــث :تصاغ مشكلة البحث الرئيسة بطرح التساؤل الاتية : هل للعلاقات العراقية التركية اثرها على الامن المائي العراقي ؟ ويشتق من المشكلة الرئيسة مشكلات ثانوية تتمثل بالنقاط الاتية :

١- ما طبيعة العلاقات العراقية التركية ؟

٢- هل اثرت العلاقات العراقية التركية على ملف المياه بينهما ؟

٣- كيف انعكست السياسة المائية التركية على الامن المائي العراقي ؟

ثانيا: فرضية البحث : تصاغ فرضيات البحث الرئيسة بالفرض الاتي : للعلاقات العراقية التركية اثرها على الامن المائي العراقي ، اما الفروض الثانوية فتتمثل بالنقاط الاتية :

١- هناك علاقات تاريخية بين العراق وتركيا شهدت تجاذبات في فترات زمنية مختلفة .

٢- انعكست العلاقات العراقية التركية المضطربة على الملف المائي العراقي .

ثالثا: هدف البحث : يهدف البحث الى :

١- التعرف على العلاقات العراقية التركية ومدى استفادة الجانب العراقي منها .

٢- القاء الضوء على الاتفاقيات خاصة ما يتعلق بالملف المائي وانعكاساته على واقع الامن المائي العراقي .

رابعاً : اهمية البحث : تتعلق اهمية البحث بالبعد الاستراتيجي لتركيا ومدى هيمنتها على القرار السيادي المائي للدول المتشاطئة واهمها العراق ، وانعكاس سياستها على التحكم بالملفات العالقة بين الطرفين واهمها قضية كركوك وحزب العمال الكردستاني ، فضلا عن ان العراق يمتلك الملف الاقتصادي الذي بالإمكان استخدامه لحل الازمات المائية بين الطرفين .

خامساً: منهج البحث : استخدم البحث المنهج التاريخي الذي يبحث بتاريخ العلاقات بين الطرفين ، كما استخدم المنهج الاقليمي الذي بين لنا اقليم الدول المتشاطئة واهمها العراق وتركيا ، كما دعم البحث بالمنهج تحليل القوة الذي يبحث بكيفية استخدام الموارد كقوة في التعامل بين البلدان .

سادساً : حدود البحث : تتمثل بالحدود الموضوعية والمتضمنة العلاقات العراقية التركية واثرها على الامن المائي العراقي , أما الحدود الزمانية فأمدت لمدة زمنية طويلة لذا حددت بالمدة (١٩٢١ – ٢٠٢٥ م) اي منذ تأسيس العراق , اما مكانيا فتتمثل بالعراق وتركيا البلدان المتجاوران من ضمن الجزء الجنوبي الغربي من قارة اسيا ، اما فلكياً فتقع منطقة الدراسة بين دائرتي عرض (٤٢ ْ شمالاً – ٢٩ ْ جنوباً) وخطي طول (٢٨ –٤٨ شرقاً) . خريطة (١)

خريطة (١) الموقع الجغرافي للعراق وتركيا

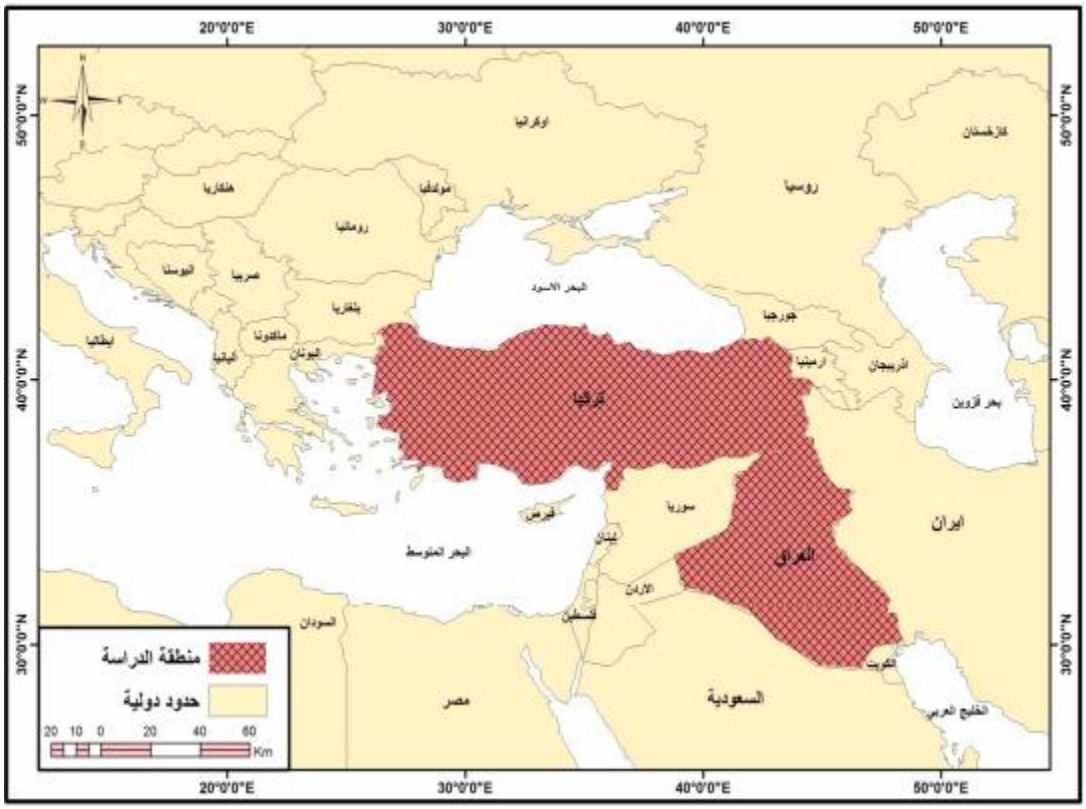

المصدر : عبد الرحمن علي عبد الرحمن وظاهر عبد الزهرة العبيدي ، تحليل جغرافي للعلاقات الاقتصادية العراقية التركية بعد ٢٠٣٣م ، العدد التخصصي الخامس ، الدراسات الجغرافية والبيئية ، كانون الثاني ، ٢٠٢٦،ص[٣٣] .

المبحث الاول

جغرافية حوض الرافدين وطبيعة العلاقات العراقية التركية

اولا: جغرافية حوض الرافدين (دجلة والفرات)

فرضت الطبيعة الجغرافية لحوض الرافدين بان يكون العراق احد الدول التي تشترك جغرافيا في هذا الحوض خاصة في المناطق المغذية لنهر دجلة .

١- **حوض نهر دجلة** : ينحصر بين دائرتي عرض (٢٩°-٣٠°) شمالاً وبين خطي طول (٣٩°-٤٩°) شرقاً , اذا ينبع نهر دجلة من المرتفعات الواقعة جنوب شرقي تركيا ويتكون من اتحاد عدة روافد اكبرها (دجلة صو) في اعالي النهر وثمانية روافد رئيسية تصب فيه من جانبه الايسر , والنهر الرئيس ينبع من شمال غربي ديار بكر

من المرتفعات الواقعة جنوب حوض منبع (مراد صو) التي يتراوح ارتفاعها عن سطح البحر بين (١٠٠٠-٢٠٠٠)م , ويبلغ طوله (١٩٠٠كم) يقع منها (١٤١٥كم) داخل الاراضي العراقية , ويدخل الى العراق عند قرية فيشخابور , وقبل دخوله بالكامل داخل الحدود العراقية يشترك بين تركيا وسوريا والعراق وبمسافة (٤٣,٥كم) منها (٣٥كم) تشترك بين تركيا وسوريا والاقي بين العراق وسوريا , وتقدر مساحة الحوض في سوريا (٨٣٤كم^{٢}), الا انها لا تساهم الا بنسبة قليلة من مياهه[i] .

٢- **حوض نهر الفرات** : يعد نهر الفرات من اعظم الانهار في تركيا , ينبع من المرتفعات الجبلية (مرتفعات ارخروم) التي تقع بين بحيرة وآن والبحر الاسود جنوب شرق تركيا , ويبلغ طول نهر الفرات من المنبع الى المصب والذي يمر بثلاث دول (تركيا – سوريا – العراق) حوالي (٢٩٤٩كم) , ويجري لمسافة (١١٧٦كم) داخل الاراض التركية , (٦٠٤كم) داخل الاراضي السورية , اما في العراق فيجري لمسافة تقدر بحوالي (١١٦٠كم) وتبلغ مساحة حوض نهر الفرات الكلية حوالي (٤٤٤٠٠٠)كم^{٢} , يستمد نهر الفرات موارده من مصدرين رئيسين هما (مرا صو) الذي يصل طوله حوالي ٦٠ كم تقريبا و (فرات صو) الذي يبلغ طوله حوالي ٤٠ كم ويسيران الى الجنوب الغربي حتى يلتقيان الى الشمال من مدينة كيبان التركية ليكونا نهر الفرات حيث يدخل الاراضي السورية عند جرابلس , ثم يتجه الى الجنوب الشرقية حتى يصل الى الاراضي العراقية ليدخلها عند مدينة القائم[ii] .

يبلغ المجموع الكلي لحوضي (دجلة والفرات) حوالي (١,٧٢٩,٦٥ كم ^{٢}) ويشمل ذلك الامتدادات الرئيسية والروافد المغذية , اما اطوال هذه الانهر والروافد فقد بلغ مجموعها الكلي حوالي (٨,٣١٨كم) وهي اطوال كبيرة تعكس الاهمية المائية الكبيرة التي يتمتع بها هذا الحوض , اما الوارد المائي وهو الاهم فقد بلغ المجموع الكلي للأيراد حوالي (١٧١,٣٦ مليار م^{٣}) وهي ايرادات كبيرة يمكن الاستفادة منها في جميع النشاطات البشرية في كل من تركيا والعراق وسوريا[iii] .

ثانيا : طبيعة العلاقات العراقية التركية

تميزت العلاقات بين البلدين بالشد والجذب فتارة تتقارب وتارة اخرى تتباعد ، نتيجة للتغيرات التي تطرأ على الانظمة الحاكمة في كلا الدولتين فضلا عن القضايا العالقة بينهما والتي تعد احد محاور الصراع بينهما ، وهذا ما جعلها علاقات مضطربة ولأجل معرفة تاريخ العلاقات بين البلدين سيتم دراستها على ثلاث مراحل بحسب التغيرات السياسية التي طرأت على العراق , وعلى النحو الاتي :

١- العلاقات العراقية التركية ما بين عامي (١٩٢١-١٩٥٨م) نشوء الملكية الى قيام الجمهورية :

اتسمت العلاقات العراقية التركية خلال هذه المدة الى خفض التوترات وتذليل نقاط الخلاف وبالتالي السعي الى تطوير العلاقات الثنائية ومن اهم الامور التي تم تسويتها مسالة عائديه الموصل وهذا ما فتح افاقاً جديدة للعلاقات بين البلدين , اذا اعترفت تركيا بالعراق عام ١٩٢٧ م وبالتالي تعد من اوائل الدول التي اعلنت ذلك , وتبادلت العلاقات من خلال تعيين وزيرين مفوضين في كل من بغداد وانقرة , وتوالت الزيارات واهما زيارة وزير الخارجية العراقي نوري سعيد عام ١٩٣٠ م الى تركيا لحل القضايا العالقة اهمها قضية الامن والنفط , واسهمت تلك الزيارة الى تطوير العلاقات , اذا قال الرئيس التركي الاسبق (مصطفى كمال اتاتورك) في خطاب له في ايار عام ١٩٣١ م , ان العلاقات التركية العراقية جارية بإخلاص وهي تستند الى رغبتها في السلم والتعاون المشترك[iv] .

حدثت تطورات على العلاقات الثنائية بين البلدين في الاربعينات من القرن الماضي نتيجة للحركة التي قام بها رشيد علي الكيلاني عام ١٩٤١م عندما اصبح على رأس الحكومة العراقية , هو الامر الذي اثار مخاوف تركيا التي كانت ترى في رشيد علي الكيلاني بانه باع العراق الى المانيا , وهو ما دفعها الى عدم الاعتراف بحكومته , وهذا ما يتعارض مع توجيهات السياسة الخارجية التركية التي كانت ترى بانه يجب ان يكون العراق مستقلا ومنسجماً مع تركيا اكثر من اي دولة اخرى , اما عام ١٩٤٦م ابرمت تركيا والعراق مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات اهمها (معاهدة الصداقة وحسن الجوار) و(اتفاقية التعاون المدني والقضائي والجزائي) و(اتفاقية تسليم المجرمين) غير ان تلك التوجيهات الايجابية لم تدوم طويلاً بسبب قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨م[v] .

٢- العلاقات العراقية التركية ما بين عامي (١٩٥٨- ٢٠٠٣ م) من قيام الجمهورية الى سقوط نظام البعث

بعد اعلان الجمهورية استمرت اللقاءات الثنائية بين ممثل العراق وتركيا للتباحث حول حصة العراق من مياه نهري دجلة والفرات , حيث شهد اول اجتماع عام ١٩٦٤ تصاعداً حاداً في نبرة الخطاب السياسي من قبل المسؤولين الاتراك من خلال فرض ايقاف العمل بمشروع سد كيبان لتوليد الطاقة الكهربائية في تركيا , فطرح المسؤولون العراقيين حلا للمسألة من خلال تشكيل لجنة عراقية وتركية بمعاونة لجنة استشارية عالمية لتقريب

وجهات النظر المتباينة , الان ان الجانب التركي رفض بسبب ان تركيا لا تريد الاضرار بمشاريعها مستقبلا , وعدم منح العراق اي تعهدات بشان القضية, اضافة الى محاولة التعامل مع حوضي النهر باعتبارهما حوضاً واحداً وهو ما كان يرفضه العراق لتستمر اللقاءات الثنائية بين البلدين خلال المدة بين عامي ١٩٦٥-١٩٦٧ م [vi] .

شهدت السنوات من ١٩٦٥-١٩٦٨ م نوعا من الهدوء والاستقرار ما بين الدولتين , خاصة بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز لتركيا في تموز عام ١٩٦٦ التي اعلن فيها عن مساندة العراق لتركيا في قضية قبرص مقابل وقوفها الى جانب القضية الفلسطينية , والتي اعرب عنها رئيس الوزراء التركي سليمان ديمويل ١٩٦٥- ١٩٦٨ في البيان المشترك الخاص بالزيارة عن تعاطف حكومته مع محنة اللاجئين الفلسطينيين وبعد تغير النظام السياسي في العراق في تموز عا١٩٦٨ تعززت العلاقات بين البلدين وقعت الدولتين عام ١٩٧٢ على برتوكولاً للتعاون الاقتصادي والغني وتم في اطاره معالجة موضوع حصص العراق المائية في اطار ملئ خزان كيبان التركي ومدخل خط انابيب النفط من كركوك الى السواحل التركية على البحر المتوسط . ليستمر التعاون بينهما في مختلف المجالات , رغم بعض المشاكل الاقتصادية بينهما حول رسوم مرور النفط العراقي عبر الاراضي التركية وتوقفه لمدة ما بين ١٩٧٧-١٩٨٠ م , والتي تضمنت ايضا عقد اتفاقية النقل البري عام ١٩٨٠[vii]

بعدما اندلعت حرب الخليج الاولى عام ١٩٨٠ بين العراق وايران سعت تركيا لبناء علاقات متوازية مع طرفي الصراع خلال اتخاذ مبدأ الحياد في النزاع وعدم التدخل , حاولت تركيا الاستفادة من هذا الصراع لتطوير اقتصادها عبر تلبيه احتياجات البلدين المتحاربين , والانفتاح الاقتصادي على دول الجوار لها , أذا اعتمد النشاط الاقتصادي التركي في تلك المدة على النقل البري واصبحت له مؤسسات عامة وخاصة في تركيا عن طريق التجارة معهما , وفي عام ١٩٨٤ ابرم العراق وتركيا اتفاقاً جديداً يقضي بتامين الحدود بين البلدين , والسماح لكل طرف بعد موافقه الطرف الاخر القيام بعمليات عسكرية لمطاردة العناصر المسلحة المناوئة له داخل الحدود العراقية[viii] . أدى انتهاء حرب الخليج الاولى في آب ١٩٨٨ الى اصدار الحكومة العراقية قراراً بأعاده سلطتها الشمالية , وازاء ذلك نزح الالاف من سكان تلك المحافظات الى الاراضي التركية , لتعلن تركيا إلغاء الاتفاقية مع العراق من طرف واحد , تأزمت العلاقات بين البلدين بعد اعلان رئيس الوزراء التركي (توركت

اوزال) نهاية الثمانينات فكرة اقامة فيدرالية بين اكراد تركيا واتراكها كمرحلة اولى ومن ثم تشمل جميع اكراد المنطقة , لذا أتهم اوزال بسعيه الى تقسيم العراق الى ثلاث دول (كردية– تركية – عربية) واستغلال انشغال العراق بالحرب لضم الموصل الى تركيا وهو ما تم رفضه من قبل الحكومة العراقية[ix] .

بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ اختارت تركيا ان تكون مع التحالف الدولي ضد العراق وساعدته بفتح القواعد العسكرية التركية لقوات التحالف لضرب العراق , وزاد الخطاب المعادي للعراق خلال فترة الحصار الاقتصادي في التسعينيات من القرن الماضي , وكان من اهم اسباب وجود المعارضين لسياستها في شمال العراق , لذا عملت على اقامه منطقة عازلة شمال العراق في عام ١٩٩٦ لحماية اراضيها من المسلحين الاكراد , استمر هذا التأزم خاصة بعد ان خفضت تركيا من حصة العراق المائية , حيث اعلن العراق رسميا عام ٢٠٠١ بان البلاد مقبلة على ازمة مائية , واستر هذا التأزم في العلاقات الى عام ٢٠٠٣ عندما تم غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية[x] .

٣– العلاقات العراقية التركية بعد غزو العراق ٢٠٠٣ :

انحسرت العلاقات العراقية التركية بعد الاحتلال الامريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ مقارنة بالمدة التي سبقت الاحتلال وذلك بسبب الموقف الامريكي من القرار التركي بعدم السماح للقوات الامريكية المرور عبر الاراضي التركية , وعلى الرغم من الموقف التركي المناهض للحرب الا ان الولايات المتحدة عرضت على الحكومة التركية امكانية نشر قوات تركية في العراق , اذ وافقت الحكومة التركية على هذا المطلب بعد ان خولها البرلمان التركي وبحسب الصلاحيات المناسبة لا تمام العمل , لكن العراق رفض وجود اي قوات لدول الجوار على اراضيه , لذا اجبرت تركيا على التراجع عن قرارها بأرسال قوات لحفظ الامن في العراق[xi] .

بعد هذا الانحسار في العلاقات شهدت في عام ٢٠٠٧ انتعاشاً , اذ ادت المقاربة البراغماتية التي اوجبتها الحاجة الى الدعم الدبلوماسي المتبادل لا سيما تبادل الزيارات بين المسؤولين من الطرفين , أذ قام رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بزيارة تركيا في تشرين الثاني عام ٢٠٠٧ وركزت الزيارة على التعاون المشترك للقضاء على الارهاب , فيما زار وزير الخارجية التركي العراق عام ٢٠٠٩ تلتها زيارة رئيس الوزراء التركي

رجب طيب اوردغان وجرى توقيع (٤٦) اتفاقية شملت العديد من القضايا كما تعهد الطرفان بتأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي لتطوير الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين [xii] .

تراجعت العلاقات بين الطرفين حتى وصلت الى اشدها عام ٢٠١١ على خلفية المواقف التي تبنتها تركيا تجاه الامن القومي العراقي , اذا احتضنت الجماعات المعارضة للنظام السياسي الجديد ورعتها وقدمت الدعم لها والتنسيق معها لتعويض الاستقرار في العراق , كما اعطت لنفسها الحق بالدفاع عن بعض المكونات العراقية الاصلية فضلا عن اتهام رئيس الوزراء التركي للحكومة العراقية بانها حكومة طائفية[xiii] .

تصاعدت مدة التوترات بين البلدين عام ٢٠٢١ بعد ان استضافت تركيا طارق الهاشمي نائب الرئيس العراقي بعد ان صدر حكم غيابياً عليه بالإعدام لمشاركته في اعمال ارهابية , كما ان لقيام الثورة السورية اثراً في تعميق الخلاف , اذ دعمت تركيا المعارضة السورية على القيام تكتلات كردية على حدودها تقودها قوات سوريا الديمقراطية المعروفة ب(قسد) على العكس من موقف العراق المساند لموقف الحكومة السورية الرافض للتغيير , اذ ساهمت حالة الاحتجاجات والتظاهرات اواخر ٢٠١٣ في المناطق الغربية الى مسارعة الحكومة العراقية الى منع توسعها , وهو الامر الذي رفضته تركيا واعتبرته محاولة لتشويه المظاهرات[xiv] .

بعد التأزم الكبير بين العراق وتركيا في عام ٢٠١٤ خاصة بعد سيطرة داعش على بعض المحافظات الغربية ودخول القوات التركية داخل الاراضي العراقية , الا ان الازمة بدأت تضمحل بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الى تركيا عام ٢٠٢٠ ولقاءه الرئيس التركي رجب طيب اوردغان , وهذا ما عزز العلاقات الثنائية بين البلدين , واذابه القضايا العالقة ما بينهما خاصة الاقتصادية التي تطورت كثيراً بين الطرفين فضلا عن ملفات الامن والمياه ومحاربة الارهاب والاستثمار [xv] .

المبحث الثاني

الملفات السياسية بين العراق وتركيا

كانت ولازالت الملفات السياسية السبب الرئيس الذي ادى بتركيا ان تستخدم المياه كورقة ضغط لتسوية هذه الملفات ومن اهمها الاتي :

١- **ملف محافظة كركوك والتركمان** :تعد قضية كركوك والاقلية التركمانية واحد من اهم القضايا العالقة بين البلدين والتي انعكست على العلاقات بينهما أذ تشكل تهديدا مستمرا للعلاقات بين العراق وتركيا , ولكون كركوك تمتلك موقع مهم وموارد طبيعية كثيرة وتداخل القوميات العربية والكردية والتركمانية فيها زاد من تعقيد هذه القضية خصوصاً وان اكراد العراق يعتبرون كركوك جزء مهم من اقليم كردستان لكونها امتداد جغرافي لتواجد الاكراد في حين تركيا ترفض ذلك وبشدة لأنها ترى في حال سيطر الاكراد على كركوك سوف تزداد مطالبهم بشأن الانفصال عن العراق وإقامة دولة كردية مستقلة وهذا ما يزيد من قوة حزب العمال الكردستاني الموجود في تركيا ويطالبون ايضاً بالانفصال لنفس السبب[xvi] .

اصبحت تركيا يوم بعد يوم تعتمد على الاقلية التركمانية العراقية , وقضية التركمان جديدة نسبياً على تركيا , فهي لم تبدأ في التعبير عن المطالبة بحقوق الاقلية التركمانية في العراق سوى في التسعينيات , واستندت تركيا الى ان التركمان يمثلون ثالث جماعة عرضية كبيرة في العراق فرفعت لواء الدفاع عنهم وخاصة مطالبهم بتولي زمام مدينة كركوك , والقضية التركمانية لم تجعل انقرة تكبح جماح وطموحات الاكراد وطرح مطالبات بديلة بالنسبة لمدينة كركوك بل انها تزودها ايضاً بسبب مشروع للإبقاء على تدخلها في شمال العراق , أذ تريد تركيا ان يكون للأقلية التركمانية رأي وكلمة بقدر الإمكان في تقرير مستقبل العراق والامساك بزمام مدينة كركوك الغنية بالنفط , اذ عملت أنقره على أنشاء الجبهة التركمانية العراقية لتكون الجبهة الفاعلة التي ينضوي جميع التركمان تحت لوائها , الا ان هناك خلافات داخل المكون التركماني حيال ذلك[xvii] .

أتضحت الرؤيا التركية حيال كركوك بشكل كبير في التقرير الذي أصدره البرلمان في تشرين الاول عام ٢٠٠٦م , وعن الاوضاع شمال العراق وتضمن التقرير تقييماً شاملاً للإقليم وعدم قدرته على إعلان سبب افتقاره الى القدرة الاقتصادية والانقسام السياسي ولهذا يبقى هدف الأكراد في ضم كركوك مرهوناً بتطلعاتهم المستقبلية للاستقلال عن العراق , وهذا ما لا تسمح به تركيا التي تعد الاستفادة على تقرير المصير اول بوادر الاكراد

لتحقيق حلم الدولة الكردية , وبين التقرير ان نجاح الاستقلال يعني نشوب حرب اهليه في العراق بين مكونات كركوك , مما سيعرض مصالح التركمان للخطر ويزيد من تهديدات الامن القومي التركي , لأنه سينهض مشاعر الاكراد جنوب شرق تركيا[xviii] .

٢- **ملف حزب العمال الكردستاني** : من اهم الملفات التي اخذت وقتاً طويلاً بين البلدين , فهو احد التحديات المهمة التي تعرقل مسيرة العلاقات بين البلدين , أذ يعد حزب العمال احد الاوراق الامنية التي تؤرق تركيا وبشكل دائم وتضعه في خانه المنضمات الارهابية , والشعور بالتهديد هذا يأتي من كون ان هذا الحزب يتبنى فكرة كوردستان الكبرى , اي تلك التي تجمع الكرد المتواجدين في اربع دول وهي (تركيا – ايران – سوريا – العراق) , ويؤمن بالخيار المسلح لتحقيق هذا الهدف , الامر الذي ترى فيه تركيا ليس تهديداً امنياً فحسب بل تهديداً لوحدتها وجغرافيتها , وهذا الشيء تتفق بشأنه الدول التي تشاركها في هذا المصير (العراق– ايران – سوريا) , احداهم الاشكاليات بين العراق وتركيا هو ان العراق لا يعتبر حزب العمال منضمة ارهابية , على الرغم من الحزب يتخذ من شمال العراق في المنطقة الجبلية مركزاً ومنطلقاً لأعماله المسلحة[xix] . ففي عام ١٩٨٢ قررت منظمة حزب العمال الكردستاني بمؤتمرها في لبنان ان يكون مركزها في شمال العراق , بسبب الضغوط التركية المستمرة عليها , أذا استغلت الحركة ضعف سيطرة الحكومة العراقية على الاراضي في المنطقة الشمالية بسبب انشغالها بالحرب العراقية الإيرانية , التي خلقت نوعاً من الفراغ الارضي تموضعت الحركة بالقرب من المثلث الحدودي بين (العراق – ايران– تركيا) في معسكر (لولان) داخل العراق , ومن ذلك التاريخ اصبحت قضية حزب العمال الكردستاني قضية مشتركة بين البلدين , وهذا ما أثار قلق تركيا ودفعتها الى توقيع اتفاقية مع الرئيس العراقي السابق آنذاك (صدام حسين) عام ١٩٨٢م بهدف تحقيق الامن على الحدود بين البلدين , وهي اتفاقية التي سمحت للقوات التركية بالدخول مسافة ١٠كم ضمن الاراضي العراقية لملاحقة حزب العمال الكردستاني (ppk) [xx] .

أزداد وجود الحزب في شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) وخروج المحافظات الشمالية ذات الاغلبية الكردية(أربيل – دهوك – سليمانية) عن سيطرة الحكومة في بغداد , وهذا ما زاد من وجود عناصر لحزب في شمال العراق , بعد عام ٢٠٠٣م عندما احتلت الولايات المتحدة الامريكية العراق زاد نشاط الحزب بشكل كبير أذ تحولت مدن ومناطق كاملة في شمال العراق الى معاقل للحزب , الامر الذي

اعطى شرعية للحكومة التركية بأرسال قواتها والتواجد داخل الاراضي العراقية وانشاء اكثر من ٣٠ موقعاً عسكريا دائمياً في العراق [xxi] .

حدث ذلك عندما منح البرلمان التركي عام ٢٠٠٧م تفويضاً واسعاً لرئيس وزرائه (رجب طيب أوردغان) لشن حملة عسكرية داخل العراق ضد الحركة , أذ بدأت العملية عام (٢٠٠٨) واعلنت حينها الحكومة العراقية رفضها وادانتها للعملية , اذ زار الرئيس (جلال طالباني) أنقرة عام ٢٠٠٨ مبادرة لتقليص الفجوة السياسية بين البلدين وتحقيق اتفاقية تعاون مشترك بمحض عنها في ما بعد اتفاقية (المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي – الامني) عندما زار رئيس الحكومة التركية بغداد عام (٢٠٠٨)[xxii] .

تعهدت الحكومة العراقية اثناء مؤتمر اسطنبول لدول جوار العراق باتخاذ اجراءات عاجلة على اغلاق مكاتب الحزب واتخاذ اجراءات صارمة ضده وان بلاده ستراقب عناصره في المناطق التي يوجد فيها مشددا على العلاقات الجديدة بين البلدين واكد على ان العراق حريص على ان لا تؤثر المشاكل الارهابية في تركيا على العلاقة بين البلدين[xxiii] .

٣- **الملفات الاقتصادية المشتركة** : ان الملفات المهمة ما بين البلدين أذ كان العراق بعد ثالث شريك تجاري بالنسبة لتركيا , لان انبوب النفط كان يدر سنوياً ارباحاً قدرها ٢٨٠ مليون دولار , فضلا عن اربع الالف شاحنة كانت تذهب الى العراق يومياً , وكان هذا يعني فتح مجال العمل اما ما يقارب ٤٠ الف شخص في المنطقة وهم الان عاطلون عن العمل سبب تراجع التجارة مع العراق ابان حرب الخليج , وبعد اغلاق انبوب النفط العراقي , اتجهت تركيا الى سد احتياجاتها من السعودية وبنسبة ٦١% أذ استوردت لخمس شهور قبل عام ١٩٩١ما قيمته ٦٢٣ مليون دولار من النفط السعودي منها ٤٥٢ مليون دولار نقدية والباقي ١٧١ مليون دولار يمكن تسديده نقداً , أذ تكبدت تركيا اضراراً نتيجة الخطر على العراق[xxiv] .

بعد ان كان التبادل التجاري التركي مع العراق يحتل مرتبة هامة قبل فرض الحصار الاقتصادي على العراق , تراجع التبادل التجاري بشكل كبير والى مستويات متدنية بسبب ظروف الحصار, أذ كان حجم التبادل التجاري للأشهر التي سبقت تطبيق قرار الخطر(١٢٦٢) مليون دولار توزعت ما بين (١٠٤٧) مليون دولار كواردات تركيا مع العراق ب(٢١٥) مليون دولار كصادرات اليه , وكان الميزان التجاري تشير الى عجز تركي

بمقدار (٨٣٧) مليون دولار , وعليه بعد العراق ضمن الدول الثلاث الاولى في حجم تجاريه مع تركيا في الثمانينيات والتي وصل حجمها الى حوالي (٢,٥) مليار دولار[xxv] .

تعد العلاقات الاقتصادية بين البلدين من العلاقات الحيوية خاصة بعد عام ٢٠٠٧ م يعد تغير النظام السياسي في العراق , أذ شهدت هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً خاصة في المجال التجاري , اذ سعت الدولتين الى تعزيز التبادل التجاري والاستثماري بينهما , وفي المدة ما بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٩ , شهدت هذه العلاقات زخما ملحوظاً مع التركيز على مبدأ المعاملة بالمثل في التجارة خاصة ان تركيا تتطلع كي تصبح قوة اقتصادية وسياسية واثره في المنطقة ويكون لها دور محوري , بفضل ما تملكه من إمكانات اقتصادية وصناعية وفنية , هناك حاجة اقتصادية متبادلة عراقية – تركية , فتركيا تحتاج الى نفط والغاز في تعزيز نموها الاقتصادي كمصادر رئيسية للطاقة , هذه المصادر موجودة بوفرة في العراق[xxvi] .

بعد الانفتاح الاقتصادي بين البلدية بعد عام ٢٠٠٣ م احد المؤشرات التي تبين العلاقة بين البلدين , أذا تبنت تركيا سياسة القوة الناعمة من اجل تحقيق النفوذ من خلال التجارة , أذ قال القنصل التركي في اربيل لا يحاول احد ان يستحوذ على العراق في جزء منه , ولكن نحاول ان تحقق تكاملا من هناك ترفق للبضائع التركية تجاه العراق بنمو (١٥٠٠) ساخنة تحمل مواد البناء وملابس واغذية تركية وغيرها وهناك (٧٠٠) شركة تركية عاملة في العراق , اذ بلغت صادرات العراق الى تركيا نحو(١١٢) مليون دولار في عام ٢٠٠٣ م , وارتفعت لتصل الى ما يقارب (٩١٤١,١) مليون دولار في عام ٢٠١١ وبنسبة (٨١,٣%) من مجموع وارداتها[xxvii] .

المبحث الثالث

أثر العلاقات العراقية التركية على الأمن المائي العراقي

مرت العلاقات العراقية التركية باضطرابات شديدة أنعكس على العديد من القضايا التي بقيت عالقة بين الطرفين وهذا ما تم بيانه في المحورين الأول والثاني , أذا أنعكس هذه العلاقات وعدم حسم القضايا الجدلية على سياسة تركيا المائية تجاه العراق , أذا استخدمتها تركيا كورقة ضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة خاصة بعد عام ٢٠٠٣م , وهذا ما سيتم التطرف اليه فيء المحور أذ سيركز على السياسة المائية التركية واثرها على الأمن المائي العراقي من خلال اظهار حجم التأثير على القطاعات الحيوية في العراق , فضلا عن معرفة

الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمها ما بين الطرفين والتي تنظم الحصص المائية ما بين الدول المتشاطئة خاصة العراق وتركيا .

أولا: المعاهدات والاتفاقيات ما بين العراق وتركيا :

ان مسألة المياه احتلت مساحة كبيرة في السياسية الخارجية البلدين منذ يقارب المئة عام . أذ حاول العراق ابرام بعض الاتفاقيات والمعاهدات التي تضمن له الحصة الكافية من المياه من هذه المعاهدات الاتي[xxviii] :

١- المعاهدة الفرنسية : البريطانية في ١٩٢٠/١٢/١٣ نصت المعاهدة على استخدام مياه دجلة والفرات من خلال تشكيل لجنة مشتركة مع تركيا وسوريا (فرنسا) والعراق (بريطانيا) المعاجلة المشكلات الخاصة بمياه النهرين ولاسيما في حال بناء منشأة هندسية في اعاليهما .

٢- معاهدة الوزان في ١٩٣٢/٧/٢٤ أكدت هذه المعاهدة على جواب أعلام كل من سوريا والعراق عندما تقدم تركيا على القيام بأعمال أنشائية على أعالي نهري دجلة والفرات .

٣- معاهدة الصداقة : ومن حسن الجوار بين تركيا والعراق في ١٩٤٦/٣/٩ نصت هذه المعاهدة على ضرورة التعاون المشترك بينهما في ما يخص المياه الدولية المشتركة .

٤- بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني (أنقرة) في ١٩٨٠/١٢/٢٥م الذي وقع بين العراق وتركيا ثم أنضمت اليه سوريا في عام ١٩٨٣ , أذا نصت على تشكيل لجنة فنية مشتركة الدراسة مواضيع المياه المشتركة وخاصة الفرات ودجلة .

على الرغم من ابرام هذه المعاهدات والاتفاقيات الى ان الجانب التركي لم يلتزم بها بل جعل منها اتفاقيات ورقية فقط, أذ عمل وبشكل مستمر على إقامة المشاريع العملاقة على المنابع الرئيسة والثانوية التي تغذي نهدي دجلة والفرات بالمياه وهذا ما اخر وبشكل واضح على الإيرادات والحصص المائية للعراق وسوريا على حد سواء , أذ بدأت الكميات التي يطلقها الجانب التركي من تلك المشاريع (السدود) كميات قليلة الانتساب وحجم النشاطات البشرية في العراق واهمها الزراعة ومياه الشرب .

٥- اتفاقية المياه بين العراق وتركيا عام ٢٠٢٥/١١/٢ [xxix] : وقع وزير خارجية العراق وتركيا اتفاقية آلية ادارة المياه بينهما , ووصفاها بالاتفاقية الاستراتيجية تهدف الى معالجة شح المياه الذي يشكو منه العراق , نصت الاتفاقية على العديد من البنود اهمها

١- الاطلاقات المائية ستكون بأشراف وإدارة تركيا .

٢- تتولى تركيا ادارة البنى التحتية المائية (السدود) في العراق .

٣- يقوم العراق بأسقاط الديون بذمة تركيا

٤- رفع سقف التبادل التجاري

٥- تحقيق الاستخدام الامثل والمستخدم للمياه في العراق .

٦- يتم اطلاق مليار م^{3} من المياه لصالح العراق .

تعد هذه الاتفاقية من الاتفاقيات غير المتكافئة فمن خلال بنودها يتضح ضعف الجانب العراقي وعدم وجود فائدة على المدى البعيد منها .

ثانيا : السياسة المائية التركية :

تضم تركيا داخل الاراضي كميات كبيرة من المياه , أذ تعد من الدول الغنية بالموارد المائية , لذا توصف بانها دولة ذات تخمة مائية , اذ تعد مواردها المائية السنوية بنحو (٢٠٣مليار م^{3}) تستخدم منها (١٥,٦ مليارم^{3}) فقط كما تتمتع تركيا بهطول مطري وثلجي كبير يقدر بحوالي (٦٠٠ مليار م^{3}) سنويا , تغذي هذه الامطار اكثر من (٢٦) نهراً رئيساً في تركيا , يضم تغذية معظمها من داخل تركيا وبمقدار (١٩٦ مليار م^{3}) والباقي (٧ مليار م^{3}) يتم تغذيته من خارجها هذا فضلا عن وجود (٩,٥ مليار م^{3}) من المياه الجوفية[xxx] .

على الرغم من الكم الهائل من المياه في تركيا الا انها عملت بشكل مستمر على انشاء المشاريع المائية واهمها سد اليسو , اذ تعد هذه المشاريع من اهم العوامل التي تسبب في تصاعد ازمة المياه بين العراق وتركيا , وتهدف هذه المشاريع الى تعزيز قدرة تركيا على التحكم في المياه المارة عبر اراضيها , وهذا ما اثر بشكل كبير على الوارد المائي العراقي , اذا انعكس ذلك سلباً على العراق واحدث مشاكل بيئية واقتصادية واجتماعية كبيرة ومن اهم المشاريع التي عملت تركيا على اكمالها

١- **مشروع جنوب شرق الاناضول (الكاب) ضمن حوض الفرات(GAP)**[xxxi] . بدا التفكير بمشروع الكاب منذ الخمسينيات أذ تم انشاء العديد من السدود على حوض الفرات الاعلى أذ ارادت تركيا من هذه السدود توضيح موقعها الاستراتيجي في الأطر الإقليمية من ناحية واستخدام ورقة المياه سلاحا فعالا لإخضاع الدول المجاورة لذلك يدخل هذا المشروع ضمن استراتيجية متكاملة يجري تنفيذها لتدعيم الاقتصاد التركي والتأثير على اقتصاديات العربية المجاورة , وصفه بعض الخبراء بانه ثالث اكبر المشاريع التنموية الاقتصادية , بينما يعده البعض الاخر احد اكبر المشروعات التسع في العالم , وتقول المصادر التركية ان المشروع الكاب ليس مجرد سدود وقنوات وانظمة ري وبرامج اجتماعية وحضارية , بل هو مجموعة من الانشطة المتداخلة والمتكاملة , ومن اهم هذه السدود (سد كيبان – اتاتورك – قره قيا – بيرجيك – مشروع نفق شانلي أوفا) وهناك العديد من المشاريع المخطط تنفيذها على نهر الفرات مستقبلا وهي (سد سلطان هو – سد هانغ – سد جات– سد حاج حيدر – سد مرسال – كايت – فرقاش) بلغ مجموع الاراضي الزراعية المروية ضمن مشروع (الكاب) في حوض نهر الفرات مقدار (١٠٩٤٧٦٩ هكتار) , وانتاجها من الطاقة الكهرومائية (٢٠,٠٣٥ مليون كيلو واط/ ساعة) في السنة[xxxii] .

٢- **مشروع (الكاب) في حوض نهر** دجلة : لم تشرع تركيا ببناء سدود أو انشاءات لاستخدام مياه نهر دجلة قبل عام ١٩٩٧م , اذ بدأت بتشغيل مشاريعها بعد هذا العام وذلك بسبب صعوبة استغلال الموارد المائية السطحية في حوض دجلة لاسباب جغرافية , ورغم ذلك عملت تركيا على تطوير الإنشاءات في الاراضي السهلية واهم تلك المشروعات المائية هي (مشروع دجلة – كيرال كيزي ومشروع باتمان ومشروع بانجان – سليفان ومشروع كارازان ومشروع جزرة ومشروع آليسو) , ومن اهم هذه المشروعات هو مشروع آليسو الذي صمم لاغراض السيطرة على الفيضانات وخزن المياه لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية , ولذا المشروع اثار سلبية على واقع دجلة ومستقبليه في العراق , ان مجموع مساحة الاراضي الزراعية المروية ضمن مشروع (الكاب) في حوض دجلة بلغت (٥٤٩٣٨٨هكتار) مع انتاج (٦,٧٧٦ مليون كيلو واط/ ساعة) من الطاقة الكهرومائية في السنة , وبهذا يصل مجموع الاراضي المروية ضمن اطار مشروع (الكاب) في حوض دجلة والفرات (١٧٧٩٨٨٤ هكتار)منها (٦٦%) لحوض الفرات و(٣٤%) لحوض دجلة[xxxiii] .

ثالثا: تداعيات السياسة المائية التركية على الامن المائي العراقي :

من خلال ما تقدم يتضح ان السياسة المائية التي عملت عليها تركيا لسنوات طوال اثرت بشكل كبير على الامن المائي العراقي ,أذ يظهر الاثر واضحا من خلال تأثيرها على مجمل فعاليات الحياتية للسكان في العراق سواء أكانت (اجتماعية او اقتصادية) كما اثرت بصورة واضحة على تدهور التربة وارتفاع ملوحتها وخروج مساحات كبيرة عن الخدمة الزراعية فضلا عن زيادة المساحات المتصحرة من جراء قلة الوارد المائي خاصة في مناطق المساحات الرملية (الصحراوية) , ولغرض معرفة اثار السياسة المائية التركية سيتم دراسة الجوانب الاكثر تضررا من جرائها وعلى النحو الاتي :

١- **ارتفاع نسبة الملوحة في مياه الانهار والتربة** : ازدادت نسبة الاملاح في مياه انهار العراق نتيجة انخفاض تصريف النهرين داخل الاراضي العراقية وهذا الانخفاض ادى الى انسداد المياه المالحة والمياه الجوفية باتجاه المجرى المائي وكون النهرين يمران بأراضي ترتفع فيها نسبة الاملاح في اغلب اجزائها في السهل الرسوبي وهذا ما ادى الى زيادة تركيز الاملاح خاصة في نهر الفرات الى حدود عالية ليشكل عندها ضرراً عند استعمالها للإنتاج الزراعة خاصة أذا ما علمنا ان العراق يعتمد بشكل كبير على طرق الري القديمة في الزراعة والتي تبلغ نسبتها حوالي ٩٧% من مجمل الاراضي المزروعة , وهذا النوع من الري مع ارتفاع درجات الحرارة يؤدي الى خروج العديد من الاراضي الزراعية عن الانتاج الزراعي[xxxiv] .

ان زيادة نسبة الملوحة بشكل كبير خاصة السهل الرسوبي , ادى الى تلوث المحاصيل وعدم قدرة المياه وفاعليتها في الاستعمال الزراعي ولاغلب اصناف المحاصيل , كما ان لترك ذلك له اثار واضحة على مساحة الاراضي القابلة للزراعة , أذ ادى ارتفاع نسبة تركيز الاملاح الى تدهور خواص التربة الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية وتدهور الانتاج الزراعي العراقي[xxxv] .

٢- **التأثير الديموغرافي والاقتصادي للسكان** : اثر انخفاض الوارد المائي على نمط معيشة السكان حيث ان انخفاض موارد المياه تدفع المزارعين الى ترك مهنة الزراعة والهجرة نحو المدن والتجمعات السكانية أذا ان هذه الهجرة تؤدي الى تغير انماط العمل الاقتصادي الى انماط غير منتجة من العمل الاقتصادي وتؤدي ايضا الى تدهور المراعي الطبيعية التي تؤثر بدورها على اعداد الثروة الحيوانية المنتجة اقتصاديا كالأبقار والأغنام[xxxvi] .

اثبتت الحكومة العراقية عدم قدرتها على توفير تدفق مستمر من المياه للشرب او الزراعة في الجنوب , وهذا ما ادى الى عدم الاستقرار السياسي خاصة في محافظة البصرة وذي قار ما ادى الى حدوث احتجاجات شعبية للمطالبة بزيادة الحصص المائية والتحرك السريع لتعويض نقص المياه , اذ ادى استمرار نقص المياه الى تحولات ديموغرافية كبيرة فقد تسبب في تهجير اجزاء من المناطق الجنوبية الى المناطق التي تقع شمالها التي تزداد فيها المياه , اذ بين تقرير صدر عام ٢٠١٩م عن المنظمة الدولية للهجرة ان اكثر من (٢١٠٠٠ شخص) في المحافظات الجنوبية قد نزحوا بسبب ندرة المياه لأغراض الزراعة والثروة الحيوانية والشرب , وقد ارتفع هذا الرقم ليصل الى (٦٢ الف شخص) في عام ٢٠٢٢م وفقاً لتقرير اخر للمنظمة الدولية للهجرة (Iom)[xxxvii] .

الاستنتاجات :

1- يتضح من خلال ما سبق ان العلاقات العراقية التركية قد مرت بمراحل متعددة منها تقاربت في فترات زمنية وتباعد في اخرى خاصة بعد عام ٢٠٠٣م وما رافق هذا المدة من تحولات حكومية في العراق .

٢- هناك ملفات عديدة عالقة ما بين الطرفين اهمها ملف كركوك والتركمان وملف حزب العمال الكردستاني فضلا عن الملفات الاقتصادية المشتركة , أذ انعكس عدم حسم هذه الملفات على العلاقات الثنائية بين البلدية وبالتالي استخدمت تركيا المياه للضغط على الحكومات العراقية لتسوية هذه الملفات .

٣- شغل ملف المياه المساحة الاكبر للعلاقات بين الطرفين لذا فقد عقدت العديد من المعاهدات والاتفاقيات لتنظيم حصص العراق المائية لكنها لم تفعل من الجاني التركي وبقيت حبر على ورق ، اذ عملت تركيا على تنظيم المياه داخل اراضيها من خلال انشاء عدد كبير من المشاريع الخزنية واهمها مشروع الكاب ومشروع آليسو .

٤- أثرت قلة المياه وعدم إعطاء العراق حصته المائية على الزراعة والسكان والبيئة أذ خرجت العديد من الاراضي الزراعية عن الخدمة وارتفعت نسبة الاملاح في مياه الانهار فضلا عن تدهور خواص التربة الكيميائية والفزيائية , كما اثر بشكل كبير على الثروة الحيوانية خاصة لقلة المراعي الخضراء والأعلاف .

المقترحات :

١- ضرورة العمل على عقد اتفاقية شاملة لتنظيم العلاقات العراقية التركية تشمل الجانب الاقتصادي هذا اذا ما علمنا ان حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا يصل الى ٢٠ مليار دولار سنوياً .

٢- تفعيل الاتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم المياه لدى الدول المتشاطئة من خلال الاحتجاج في الامم المتحدة لضمان حصة العراق المائية .

٣- اعادة صياغة الاتفاقيات بين البلدين وبما يضمن حصة العراق المائية .

٤- تفعيل الدبلوماسية العراقية لتقليل الاضرار التي نجمت عن قلة الوارد المائي من خلال جعل الجانب التركي يتبنى سياسة مائية مرنة تجاه العراق .

المصادر والمراجع :

١- احمد مجيد جاسم , الخطاب السياسي واثره على العلاقات العراقية التركية , (٢٠٠٣-٢٠١٩) , مجلة جامعة العلوم الانسانية , المجلد (٢٩) , العدد (٧) ,٢٠٢١ .

٢- احمد مجيد جاسم محمد , العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠١٤ ومستقبلها , مجلة تكريت للعلوم السياسية (عدد خاص) , مؤتمر العلوم السياسية (٤) , ٢٠٢٣ .

٣- احمد محمد علي العوادي , التوجهات العقائدية لتركيا تجاه دول الجوار الاقليمي العراق انموذجا , مجلة القضايا سياسية , العدد(٦٨) , ٢٠٢٢ .

٤- احمد نوري النعيمي , العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل , ط١ , دار زهران للنشر والتوزيع , ٢٠١٠

٥- حسين عبد الحسن مويح , القضايا المؤثرة في العلاقات العراقية التركية (٣٠٠٣-٢٠٢٢) وافاقها المستقبلية , المجلة السياسية والدولية , العدد (٣٣) , ٢٠٢٢

٦- دهام محمد العزاوي , كركوك العراقية وصراع الهويات الفرعية , مركز الرافدين للحوار , بيروت , ٢٠٢٣

٧- رضا عبد الجبار الشمري وعباس حمزة , التحديات التي تواجه الامن المائي العراقي والحلول المقترحة لمواجهتها , مجلة القادسية للعلوم الانسانية , مجلد (١٥) العدد (١) سنة ٢٠١٢ ,

٨- سعدون شلال طاهر وزميلاه (علياء ومصطفى حميد ومريم سالم هادي) , اثر السياسة المائية التركية على نقص المياه السطحية , مجلة البحوث الجغرافية , العدد(١٥) ٢٠١٢,

٩- سعدون شلال طاهر وعلياء معطي حميد ومريم سالم هادي الجبوري , اثر السياسة المائية التركية على نقص المياه العراقية السطحية , مجلة البحوث الجغرافية , العدد (١٥) , ٢٠١٦ .

١٠- شهد جمال محمد أمين , العلاقات العراقية التركية (مبدأ – المعاملة بالمثل كأساس للتعاون الاقتصادي الدولي) , مجلة الشرائع , عدد خاص , ٢٠٢٥ .

١١- شوان زنكنة , اتفاقية المياه بين العراق وتركيا , مقال منشور على الموقع https: //shafag .com /ar.

١٢- عامر كامل احمد , مسارات العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ , مجلة دراسات دولية , العددان , ٦٤-٦٥ , ٢٠١٦ .

١٣-عبد الرحمن علي عبد الرحمن , وظاهر عبد الزهرة الربيعي , تحليل جغرافي للعلاقات الاقتصادية العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ , مجلة الدراسات الجغرافية والبيئية , العدد التخصصي الخامس , كانون الثاني , ٢٠١٦ .

١٤- عبد اللطيف شهاب زكي واحمد سليم رحيم الشرع , اثر مشكلة المياه على العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , العدد (٣٩) , لسنة ٢٠١٣

١٥-عبدالله ناهض عباس , العلاقات العراقية التركية , قراءة في التحديات والفرص ,مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية , ٢٠٢٤

١٦- عبد الرحمن علي عبد الرحمن وظاهر عبد الزهرة العبيدي ، تحليل جغرافي للعلاقات الاقتصادية العراقية التركية بعد ٢٠٣٣م ، العدد التخصصي الخامس ، الدراسات الجغرافية والبيئية ، كانون الثاني ، ٢٠٢٦.

١٧- عزام حامد عطية , السياسة الأمنية التركية حيال العراق بعد عام ٢٠٠٣م , رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ٢٠٢٢م .

١٨-عمر عطار ومصطفى , مستقبل استراتيجية تركيا المائية تجاه سوريا والعراق , رسالة ماجستير , (غ.م) , كلية العلوم السياسية , جامعة السليمانية , ٢٠١٨ .

١٩- فادية عباس هادي , السياسة الخارجية التركية المعاصرة تجاه العراق (دراسة في الدوافع والاليات) مجلة المعهد , العدد (٦) , لسنه ٢٠٢١ .

٢٠- كريم رقولي , العلاقات العراقية التركية في ظل العلاقة العالقة بينهما , المجلة الجزائرية للأمن والتنمية , المجلد (١٢) , العدد (١) , ٢٠٢٣

٢١- لطيف كامل عليوي وزينب علي مظلوم , تحليل جيو سياسي للعلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ , مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية , مجلد (٢٨) , العدد (٣) , ٢٠٢١ .

٢٢- مثنى العبيدي , مستقل المشهد الكردي في العراق بعد قرار حل حزب العمال الكردستاني , مجلة آفاق استراتيجية , العدد(١٠) لسنه ٢٠٢٥ .

٢٣- مجذاب بدر العناد , السياسة المائية التركية وتاثيرها على الموارد المائية والامن الغذائي في العراق , مجلة دراسات استراتيجية , بغداد , ٢٠٠٠ .

٢٤- محمد احمد السيد خليل , تنمية الموار المائية في الوطن العربي, دار الكتب العلمية , القاهرة , ٢٠٠٥

٢٥- محمد صالح , المياه وتغير المناخ سيشكلان عنصرا مؤثرا في العلاقات بين العراق وتركيا , مركز البيان للدراسات والتخطيط , ٢٠٢٣م .

٢٦- محمد صالح العجيلي , متغير المياه في العلاقات العربية التركية , مجلة الفكر السياسي , العدد(٩-١٠) , دمشق , ٢٠٠٢ .

٢٧- منى حسين عبيد , العلاقات العراقية – التركي واثرها على استقرار العراق , دراسات دولية , العدد(٦٠) , ٢٠١٥

٢٨- نبيل محمد جاسم , العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠٠٣ , في بعدها السياسي والامني , مجلة قضايا سياسية , العدد (٦٧) , ٢٠٢٢ .

٢٩- هادي فيصل سعدون , الامن المائي العراقي واثره في قوة الدولة (دراسة جغرافيا) , مجلة الجامعة العراقية (كلية التربية بنات) , العدد(٢٨) , المجلد (١٢) , الجزء (٤) لسنة ٢٠٢٥ .

٣٠-هندي جي باركي , تركيا والعراق (اخطار وامكانات) الجوار , معهد السلام الامريكي , تقرير خاص رقم ١٤١ ' تموز ٢٠٠٥ .

٣١- وليد رضوان , العلاقات العراقية التركية , ط١ , شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , بيروت , ٢٠٠٦ >

الهوامش :

١) سعدون شلال طاهر وعلياء معطي حميد ومريم سالم هادي الجبوري , اثر السياسة المائية التركية على نقص المياه العراقية السطحية , مجلة البحوث الجغرافية , العدد (١٥) , ٢٠١٦ , ص٣٣٦٥ .

٢) محمد صالح العجيلي , متغير المياه في العلاقات العربية التركية , مجلة الفكر السياسي , العدد(٩-١٠) , دمشق , ٢٠٠٢ , ص٢٥٧-٢٦٢ .

٣) محمد احمد السيد خليل , تنمية الموار المائية في الوطن العربي, دار الكتب العلمية , القاهرة , ٢٠٠٥ , ص٤٥ .

١) منى حسين عبيد , العلاقات العراقية – التركي واثرها على استقرار العراق , دراسات دولية , العدد(٦٠) , ٢٠١٥ , ص٩١ .

٢) كريم رقولي , العلاقات العراقية التركية في ظل العلاقة العالقة بينهما , المجلة الجزائرية للأمن والتنمية , المجلد (١٢) , العدد (١) , ٢٠٢٣ , ص٢١٥

١) احمد مجيد جاسم , الخطاب السياسي واثره على العلاقات العراقية التركية , (٢٠٠٣-٢٠١٩) , مجلة جامعة العلوم الانسانية , المجلد (٢٩) , العدد (٧) ,٢٠٢١ , ص٢٥ .

٢) نبيل محمد جاسم , العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠٠٣ , في بعدها السياسي والامني , مجلة قضايا سياسية , العدد (٦٧) , ٢٠٢٢ , ص٣٠٣ .

٣) حسين عبد الحسن مويح , القضايا المؤثرة في العلاقات العراقية التركية (٣٠٠٣-٢٠٢٢) وافاقها المستقبلية , المجلة السياسية والدولية , العدد (٣٣) , ٢٠٢٢ , ص٢٧٧-٢٧٨ .

١) احمد مجيد جاسم محمد , العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠١٤ ومستقبلها , مجلة تكريت للعلوم السياسية (عدد خاص) , مؤتمر العلوم السياسية (٤) , ٢٠٢٣ , ص٥٢٧ .

٢) احمد مجيد جاسم محمد , الخطاب السياسي واثره على العلاقات العراقية التركية ٢٠٠٣-٢٠١٩ , المصدر السابق , ص٢٧ .

٣) وليد رضوان , العلاقات العراقية التركية , ط١ , شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , بيروت , ٢٠٠٦ , ص٣٩٦ .

١) عامر كامل احمد , مسارات العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ , مجلة دراسات دولية , العددان , ٦٤-٦٥ , ٢٠١٦ , ص٨٦ .

٢) لطيف كامل عليوي وزينب علي مظلوم , تحليل جيو سياسي للعلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ , مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية , مجلد (٢٨) , العدد (٣) , ٢٠٢١ , ص١٥٤ .

٣) احمد مجيد جاسم محمد , العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠١٤ ومستقبلها ,المصدر السابق , ص٥٣٤-٥٣٥ .

٤)احمد محمد علي العوادي , التوجهات العقائدية لتركيا تجاه دول الجوار الاقليمي العراق انموذجا , مجلة القضايا سياسية , العدد(٦٨) , ٢٠٢٢ , ص١٠٩-١١٠ .

١) منى حسين عبيد , المصدر السابق , ص١٠٦-١٠٧

٢) هندي جي باركي , تركيا والعراق (اخطار وامكانات) الجوار , معهد السلام الامريكي , تقرير خاص رقم ١٤١ ' تموز ٢٠٠٥ , ص٥ .

١) دهام محمد العزاوي , كركوك العراقية وصراع الهويات الفرعية , مركز الرافدين للحوار , بيروت , ٢٠٢٣ , ص١٧٣ .

٢) عبدالله ناهض عباس , العلاقات العراقية التركية , قراءة في التحديات والفرص ,مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية , ٢٠٢٤ , ص٥ .

٣) فادية عباس هادي , السياسة الخارجية التركية المعاصرة تجاه العراق (دراسة في الدوافع والاليات) مجلة المعهد , العدد (٦) , لسنه ٢٠٢١ , ص٣٨٧-٣٨٨.

١) مثنى العبيدي , مستقل المشهد الكردي في العراق بعد قرار حل حزب العمال الكردستاني , مجلة آفاق استراتيجية , العدد(١٠) لسنه ٢٠٢٥ , ص١٠٢ .

٢) احمد مجيد جاسم محمد , العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠١٤ ومستقبلها , المصدر السابق , ص٥٣٢ .

٣) عامر كامل احمد , المصدر السابق , ص٨٧ .

٤) احمد نوري النعيمي , العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل , ط١ , دار زهران للنشر والتوزيع , ٢٠١٠ , ص٣٩٥

١) عبد اللطيف شهاب واحمد سليم رحيم الشرع , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , العدد(٣٩) , لسنة ٢٠١٣ , ص٨٦-٨٧ .

٢) شهد جمال محمد أمين , العلاقات العراقية التركية (مبدأ – المعاملة بالمثل كأساس للتعاون الاقتصادي الدولي) , مجلة الشرائع , عدد خاص , ٢٠٢٥ , ص١٥٥-١٥٦ .

٣) عبد الرحمن علي عبد الرحمن , وظاهر عبد الزهرة الربيعي , تحليل جغرافي للعلاقات الاقتصادية العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ , مجلة الدراسات الجغرافية والبيئية , العدد التخصصي الخامس , كانون الثاني , ٢٠١٦ , ص٤٢-٤٣ .

١) عزام حامد عطية , السياسة الأمنية التركية حيال العراق بعد عام ٢٠٠٣م , رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ٢٠٢٢م , ص٧٣ .

١) د. شوان زنكنة , اتفاقية المياه بين العراق وتركيا , مقال منشور على الموقع :https: //shafag .com /ar

٢) مجذاب بدر العناد , السياسة المائية التركية وتاثيرها على الموارد المائية والامن الغذائي في العراق , مجلة دراسات استراتيجية , بغداد , ٢٠٠٠ , ص٤ .

١) للاستزادة ينظر الى : سعدون شلال طاهر وزميلاه (علياء ومصطفى حميد ومريم سالم هادي) , اثر السياسة المائية التركية على نقص المياه السطحية , مجلة البحوث الجغرافية , العدد(١٥) ٢٠١٢, ص٤٠٠-٤٠٢ .

٢) عمر عطار ومصطفى , مستقبل استراتيجية تركيا المائية تجاه سوريا والعراق , رسالة ماجستير , (غ.م) , كلية العلوم السياسية , جامعة السليمانية , ٢٠١٨ , ص٦٧ .

١) عمر عطار ومصطفى , مصدر سابق , ص٦٩-٧١ .

٢) هادي فيصل سعدون , الامن المائي العراقي واثره في قوة الدولة (دراسة جغرافيا) , مجلة الجامعة العراقية (كلية التربية بنات) , العدد(٢٨) , المجلد (١٢) , الجزء (٤) لسنة ٢٠٢٥ , ص٥٢٤ .

١) رضا عبد الجبار الشمري وعباس حمزة , التحديات التي تواجه الامن المائي العراقي والحلول المقترحة لمواجهتها , مجلة القادسية للعلوم الانسانية , مجلد (١٥) العدد (١) سنة ٢٠١٢ , ص٦١ .

٢) عبد اللطيف شهاب زكي واحمد سليم رحيم الشرع , اثر مشكلة المياه على العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , العدد (٣٩) , لسنة ٢٠١٣ , ص٩٩ .

٣) محمد صالح , المياه وتغير المناخ سيشكلان عنصرا مؤثرا في العلاقات بين العراق وتركيا , مركز البيان للدراسات والتخطيط , ٢٠٢٣م , ص٩ .